



معهد بحوث الإرشاد الزراعي
والتنمية الريفية

مركز البحوث الزراعية

معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

دراسة

فرص وتحديات تمكين الريفيات إقتصادياً في ظل المبادرة الرئاسية
لتطوير قرى الريف المصرى ببعض محافظات جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د. مرفت صدقي عبد الوهاب السيد

رئيس بحوث بقسم المرأة الريفية معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية .

مركز البحوث الزراعية

المخلص

يُعد المشروع القومي لتطوير الريف المصري الذي يأتي ضمن مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر إحتياجًا على مستوى

الدولة حيث يستهدف المشروع التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري ويسعى المشروع لتقديم حزمة متكاملة من الخدمات تشمل خدمات المرافق والبنية الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتوقف نجاح برامج التنمية وضمان إستدامتها وقدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات والتوؤام معها علي مشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، وتعتبر المرأة عنصراً مهماً في عملية التنمية، وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات القدرة الاقتصادية التي تضعها في موضع القوة ويجعلها قادرة على خدمة مجتمعها. وتعد سياسة التمكين الأقتصادي للمرأة طريق للقضاء على الفقر.

حيث العدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة وجهان لعملة واحدة ومن ثم ضرورة العمل على إيجاد معبر لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء عبر الاستفادة بكافة جوانب الفرص ومحاولة التغلب على التحديات عبر الاستفادة من التغيرات المجتمعية الحادثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مبادرة تنمية الريف المصري.

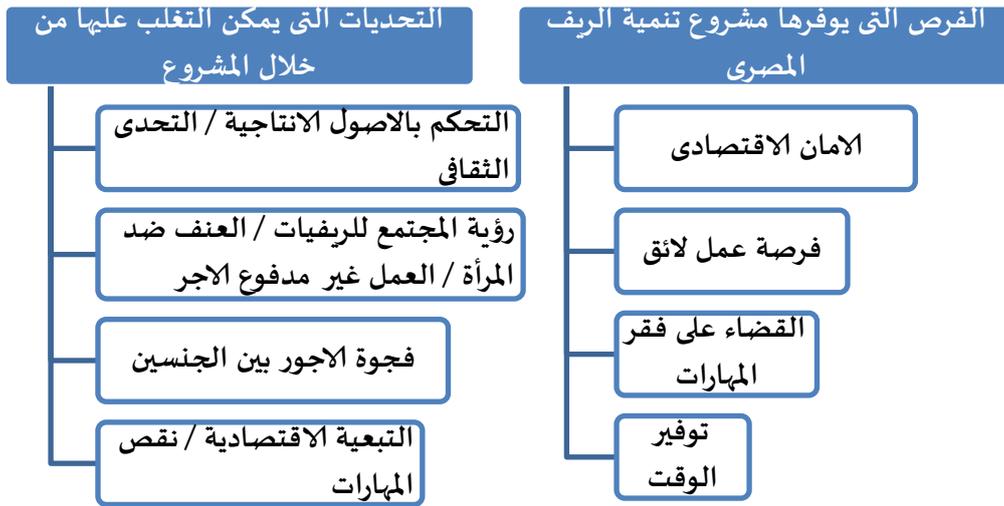
ومن ثم حاولت الدراسة الاجابة على عدة تساؤلات التحديات والفرص التي تقابل الريفيات في سبيل تمكينهن إقتصاديًا بمنطقة الدراسة في ظل المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري، وما هي رؤية ومقترحات الريفيات لمستقبل منطقة الدراسة فيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية

ومن ثم تناولت الدراسة عرض بعض المحاور التي من شأنها تحديد الوضع الحالي لفرص وتحديات تمكين الريفيات إقتصاديًا في ظل المبادرة الرئاسية لتطوير الريف المصري وتلك المحاور شملت التنمية كمفهوم واصطلاح، وتقييم لمشروعات التنمية الريفية، ومفهوم العدالة الاجتماعية ومركزاتها، ومفهوم التمكين الاقتصادي ، ومبادرة تنمية الريف المصري

أما فيما يتعلق بالمنهج المستخدم في إعداد الدراسة: تعد هذه الدراسة من مجموعة الدراسات الوصفية وهي تعتمد على طريقة المسح الإجمالي الجزئي بالعينة. وتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية للمبحوثات بإستخدام إستمارة إستبيان تم إعدادها وفقا لأهداف الدراسة . وقد تم تحديد الفرص والتحديات للتمكين من خلال عدة إجتماعات تمت ببعض القرى المختارة حتى تمثل الواقع

الميدانى الحقيقى .وقد تم تطبيقها بعشرة قرى بتسعة مراكز بثلاث محافظات التى تم تطبيق المرحلة الاولى بها من مشروع تنمية قرى الريف المصرى (حياة كريمة) .

الرؤية المستقبلية للدراسة : مشروع تنمية الريف المصرى مبادرة تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع جوهرها يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة عادلة عبر توزيع الفرص والموارد والامكانيات لجميع الافراد وخاصة الاكثر إحتياجًا وتهميشاً، وعلى قمة هرم تلبية الاحتياجات يأتي مطلب تلبية تمكين النساء الريفيات الذى يؤدي الى تحقيق خفض فى أعداد السكان من خلال زيادة الوعى والطموح عبر العمل وليس كثرة الانجاب،ومن ثم خفض نسبة المعالين إقتصاديا وهى من أهم المكاسب الديموجرافية من خلال تمكين الريفيات إقتصاديا حيث السعى الى تغير قدرات ومهارات الريفيات قبل زيادة دخولهن من خلال العمل اللائق، وخفض نسبة البطالة، ومن ثم خفض نسبة الفقر والمروء الى تحقيق الامن الغذائى والصحة والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين وهى من أسى أهداف التنمية المستدامة 2030. ويتم ذلك من خلال فرص متوافرة بمشروع تنمية الريف المصرى تستخدم لتمكين النساء الريفيات إقتصاديا وتحديات يمكن التغلب عليها من خلال الاليات المختلفة والانشطة المتاحة بالمشروع.



وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج وتوصيات يتم عرضها كالتالى:

انتهت الدراسة الى مجموعة من التوصيات من شأنها الاستفادة من فرصة المبادرة الرئاسية مشروع تنمية الريف المصرى لتحقيق التمكين الاقتصادى للريفيات والتغير الجذرى لتحقيق العدالة الجندرية والتغلب على بعض التحديات العائقة للتمكين من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة أو المستقبلية بالبرنامج الرئاسى وتلك الفرص متمثلة فى (الامان الاقتصادى عبر بناء منزل حديث ومشروعات صغيرة ، تكافل وكرامة ، توفير الوقت، الحصول على عمل لائق ذو مكانة إجتماعية، تنمية المهارات) والتغلب على بعض التحديات المتمثلة فى (التحدى الثقافى، التمييز الغذائى، التحكم فى الموارد والاصول الانتاجية، الفجوة فى الاجور بين الجنسين، نقص مهارات تكنولوجيا الاتصالات، تحدى رؤية المجتمع للمرأة الريفية، التبعية الاقتصادية) ويتم عرضها كالتالى:

أولاً : الفرص المتاحة والمستقبلية :

الامان الاقتصادى وتشمل :

- فرصة الامان الاقتصادى عبر آلية توفير بناء منزل كريم أشارات (71%) (79%) (95%) من المبحوثات توافرة لحدا ما بالقرى موضع الدراسة بمحافظة المنيا وأسيوط وسوهاج على الترتيب وهى تعنى تسجيل الاسماء والانتظار لحين البدء فى البناء وهناك بعض المنازل تم بالفعل بنائها من خلال دعم بعض المؤسسات التى تعمل تحت مشروع تطوير الريف المصرى ، واستفادات منها 6% من المبحوثات ، فى حين كانت رغبة 53% من المبحوثات تريد الحصول علىه والاستفادة منه، وهى فرصة توضح الريفيات مدى الاحتياج اليها والرغبة بها حيث الامان الاقتصادى أحد معابر التمكين من خلال امتلاك منزل كريم وإشارات الى الاستفادة من بناء منزل كريم عبر تخصيص جزء من العمل من المنزل وادرار دخل لها ولاسرتها، ومن ثم ضرورة الاستمرار من خلال المبادرة الرئاسية لمشروع تنمية الريف بسرعة العمل على إستكمال بناء تلك المنازل لانها أحد معابر التمكين الاقتصادى للمرأة وذلك لقدرتها على حسن إدارة المورد الاقتصادى التى تمتلكه حيث

- التخطيط من البداية عند بناء المنازل(حياة كريمة) وتخصيص جزء منة لإمكانية

أن تعمل المرأة من داخل المنزل وذلك فى إطار المعايير البيئية بما يضمن سلامة

افراد الاسرة وصحة المسكن ،ويتم ذلك وفقاً لرغبة المرأة في تخصيص هذا الجزء عند إجراء الحصر لبناء وتطوير المنازل حيث أوضحت المبحوثات بامتلاك عدة مهارات من الصناعات الغذائية او الخياطة والصناعات التقليدية من جريد النخل وحتى التي تمتلك مهارة الزراعة يمكن تهيئة بناء المنازل لزراعة الاسطح والاستفادة من تلك المهارة في تحقيق الامن الغذائى على المستوى الاسرى .

- توفير المشروعات الصغيرة حيث أوضحت 31% من المبحوثات بأنها متواجدة في القرى بمحافظة المنيا في حين 100% من المبحوثات بمحافظة اسيوط وسوهاج أشارات الى عدم وجودها، وذكرت (60%) و (80%) و (11%) من المبحوثات بمحافظة المنيا وأسيوط وسوهاج على الترتيب رغبتهم بالوصول الى إحدى المشروعات الصغيرة والعمل بها للتمكين وهي من أهم النسب الاحصائية التي توضح مدى الاستعداد النفسى والشغف لاولى خطوات التمكين الاقتصادى ولهذا.

- لابد من تدخل وزارة التضامن الاجتماعى من خلال فتح منافذ للتعرف على المشروعات الصغيرة المتاحة بتلك القرى والمراكز من خلال (قوافل متنقلة للمشروعات الصغيرة) بالقرى لتوضيح كيفية الحصول على المشروع فالرغبة بالامتلاك متواجدة ولكن الاعاقة هي عدم المعرفة بمصادر التمويل.

- توفير معاش تكافل وكرامة وقد أشارات (30%) و (100%) و (100%) من المبحوثات بمحافظة المنيا وأسيوط وسوهاج بتوافرة والاستفادة منة، في حين أوضحت (57%) و (41%) و (40%) من المبحوثات رغبتهم بالوصول اليه وتمكينهم من خلاله عبر الاستفادة من المبلغ المالى المحدد شهرياً، ومن ثم إستخدامة في عمليات البيع والشراء البسيطة للملابس لاهل القرية وهي أحد ركائز التمكين الاقتصادى الاساسية حُسن إدارة المورد الاقتصادى المتاح حتى وأن كان مبلغ بسيط كما ذكرت المبحوثات .

- ومن ثم ضرورة وصول دعم تكافل وكرامة لمستحقيه عبر التقييم والمتابعة المستمرة لكشوف الاسماء وإستبعاد من لا يستحق وإضافة معايير جديدة للاختيار.

وهناك فرص مستقبلية في مرحلة الإنشاء والانتهاؤ منها قريبا تشكل فرص لامكانية تمكينها وتتمثل في:

فرصة توفير الوقت وتشمل:

- فرصة توفير الوقت والمجهود المستقبلية لامكانية الاستفادة منة في العمل وإدراؤ الدخل ومن ثم تمكينه اقتصاديا وهذا يساهم في رفع مستوى معيشتهن عبر السعى نحو توافر آليات البنية التحتية من حيث الصرّف الصّحي وتقوية مياة الشرب والكهرباء وبناء المدارس الحديثة وتلك الانشطة تقوم بها حاليا مبادرة تطوير الريف المصرى الان.
- ومن ثم ضرورة إعداد الريفيات لكيفة الاستفادة من الوقت والتخطيط الجيد للإستفادة منة في زيادة دخل الاسرة عبر الدورات والندوات الموجهة اليهن.

فرصة الحصول على عمل لائق ذو مكانة اجتماعية وتشمل:

- فرصة الحصول على عمل لائق مستقبليا من خلال آليه توفير فرصة عمل ذو مكانة إجتماعية وقد أوضحت (56%) المبحوثات بمحافظة المنيا بأنها فرصة متواجدة إلى حدا ما في حين كانت هناك رغبة في الحصول عليها والاستفادة منها مستقبليا من قبل 36% من المبحوثات، و(16%) من المبحوثات بمحافظة اسيوط اشارات بتواجد وهو ما يستدعى.
- ضرورة قيام وزارة الزراعة بمشروع تنمية الريف المصرى بإنشاء مجمعات صناعية زراعية بالمحافظات المختارة حيث تشتهر بزراعة مساحات كبيرة من الخضروات والفاكهة ومن ثم فتح منافذ جديدة للعمل وبالتالي القضاء على البطالة وتوفير عمل لائق والمساهمة في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030.

فرصة تنمية المهارات

- وعن فرصة تنمية المهارات عبر آلية التدريب المهني أشارات(17%) و(3%) من المبحوثات أنها متوافرة بمجتمع الدراسة بمحافظة المنيا و اسيوط، وأوضحت (100%) من المبحوثات بمحافظة سوهاج عدم التواجد، وهناك رغبة من قبل(86%) و(65%) و(23%) من المبحوثات

بمحافظة المنيا واسيوط وسوهاج بالوصل اليها والالتحاق بها، ومن ثم ضرورة مشاركة بعض المنظمات الداعمة لتنمية الريفيات.

- مشاركة منظمة المرأة العربية بجامعة الدول العربية حيث تعميم فكرة (أفضل مشروع زراعي) يعود بالنفع المادي والمعنوي للمرأة الريفية ويشمل التدريب على عدة مهارات للريفيات داخل المشروع الزراعي من زراعة حديثة وتسويق وتوعية مجتمعية، ومن ثم تحقيق التمكين الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة 2030 وهو تحقيق الامن الغذائي.

وعن التحديات التي تقابل الريفيات لتمكينهن :

التحدى الثقافي

- وجود التحدى الثقافي عبر بعض العادات التي تمنع المرأة من تنمية ذاتها عبر التدريب بقري الدراسة وهو ما أوضحتها (81%) و(92%) و(61%) من المبحوثات بكل من محافظة المنيا وأسويوط وسوهاج بأنة متواجد بمنطقة الدراسة، وتعرض (56%) و(77%) و(19%) من المبحوثات لة . وهو ما يستدعي :

- إقامة الندوات وورش العمل من قبل فروع المجلس القومي للمرأة بمحافظات الدراسة بضرورة تغير الصورة النمطية عن وضع المرأة وقدرتها وأنها قادرة على التدريب والتعلم من خلال التعاون مع جمعيات تنمية المجتمع المحلي بالقري ، وتبنى مشروع قومي (اتمكيني من حرفتك) عبر توفير وقت ومكان مناسب للتدريب بمراكز الشباب بقري الدراسة التي تم تجديدها بمشروع تنمية الريف المصري، ثم إقامة معرض لعرض منتجاتهن بعد التدريب وسرد قصص النجاح حيث تغير بعض العادات يحتاج الى أفعال منظورة على أرض الواقع وليست ندوات نظرية.

تحدي التمييز الغذائي

• وعن التمييز الغذائي الاسرى القائم على بعض العادات التي ترسخ إعطاء النصيب الاكبر من الغذاء الى الابناء الذكور والزوج متواجدة بنسبة(48%) و(76%) و(83%) بكل من محافظة المنيا وأسيوط وسوهاج، وتعرضت لة(43%) و(20%) و(37%). ومن ثم ضرورة

• مشاركة وزارة الصحة من خلال الوحدة الصحية بكل قرية وتدريب عدد من الشباب المتعلم بالقرية(ببرنامج تدريبي لمدة عام) عن أضرار نقص التغذية للنساء والفتيات، ثم بعد ذلك بداية حملة موسعة من قبل الشباب الذى تم تدريبه (مفاتيح التغير وهم الافراد الاكثر ثقة بالمجتمعات الريفية) لطرق كافة أبواب القرية وتوعيتهم. ووضع هذا البرنامج من ضمن اختيارات أداء الخدمة العامة لشباب المحافظات من الجنسين

• إستمرار الدعم لبرامج التغذية المدرسية وخصوصًا بالقرى الاكثر فقراً بالمحافظات

تحدى التحكم بالموارد والاصول الانتاجية

• وفيما يتعلق بتحدى التحكم بالموارد والاصول الانتاجية أوضحت(80%) و(57%) و(78%) من المبحوثات أن تحدى صعوبة إمتلاك الارض الزراعية متواجد بمنطقة الدراسة بمحافظة المنيا واسيوط وسوهاج على الترتيب، وأن(31%) و(12%) و(43%) تعرضن لهذا التحدى فعليًا، بينما أشارات (57%) و(31%) و(72%) من المبحوثات بوجود تحدى صعوبة إمتلاك عقار، وعن إمتلاك مشروع أوضحت(45%) و(19%) و(64%) من المبحوثات بأنة تحدى متواجد بالقرى، وتعرضت لة(42%) و(11%) و(24%) من المبحوثات. وهو ما يستدعى ضرورة

• التوعية المجتمعية التى تستهدف كبار السن وقادة الرأى بحق الريفيات فى إمتلاك الاصول الانتاجية، دور الاعلام ودورة فى ازالة بعض الرواسب الثقافية بالتعاون مع المنظمات الداعمة لحقوق المرأة

تحدى العمل غير مدفوع الاجر

وعن تحدى العمل غير مدفوع الاجر تشير (72%) و(45%) و(65%) من المبحوثات بأنة تحدى موجود بمجتمع الدراسة وتعرضن لة بنسبة (27%) و(20%) و(9%) ولهذا.

- حينما تتخطى المهام الاعمال المنزلية الى مهام اخرى تتعلق بالحقل والتعامل مع الريفيات على أنها عاملة بدون أجر وليست مالكة فهو يشكل تحدى صارخ لتمكين النساء، ومن ثم يجب تناول الجانب البحثى لهذا التحدى لتوضيحه وإزالة التفسيرات المغلوطة حولة عبر دراسة قومية عن العمل غير مدفوع الاجر للريفيات لتوضيح وتكليل جهودهن في الحياة ويتم ذلك بالتعاون المشترك بين عدة جهات بحثية.

تحدى العنف ضد المرأة

- وعن تحدى العنف ضد المرأة تشير 54% من المبحوثات بأن العنف الاجتماعى غير متواجد بمجتمع الدراسة في حين أوضحت 45% بانهن تعرضن لهذا النوع من العنف بمحافظة المنيا ، وهو تناقض شديد بين الافصاح عن وجود العنف وعن تعرضهن لة نظرا للعادات وللخوف من الاعتراف بوجوده في حين اشارات (80%) و(76%) من المبحوثات بمحافظتى اسبوط وسوهاج بتواجده وتعرضهن له، وعن العنف الصحى أوضحت (60%) و(54%) و(39%) من المبحوثات بأنة متواجد بالمجتمع المحيط بهن بمحافظة المنيا واسبوط وسوهاج، وأن (36%) و(48%) و(39%) من المبحوثات تعرضن له فعليا، وعن العنف الاقتصادى اشارت (80%) و(70%) و(94%) من المبحوثات بأنة متواجد بقرى الدراسة، وفي مجمل تلك النتائج يتضح وجود عنف ممارس ضد المرأة إجتماعى وصحى وإقتصادى وهو يستدعى

- تدخل وزارة الثقافة الادارة العامة لثقافة المرأة والمجلس القومى للمرأة وإنشاء سلسلة من ورش العمل عن العنف ضد المرأة بتخطيط ومحتوى مختلف وتنفيذ بمراكز الشباب التى تم تطويرها بمشروع تنمية الريف المصرى،

تحدى نقص مهارات تكنولوجيا الاتصالات:

- أما فيما يتعلق بتحدى نقص مهارات تكنولوجيا الاتصالات أوضحت (95%) و(100%) من المبحوثات بمحافظة المنيا واسبوط وسوهاج بأن التحدى متواجد بقرى الدراسة من حيث عدم التدريب على مهارات تكنولوجيا الاتصالات ، وهو ما يستدعى .

- ضرورة تعاون وزارة الزراعة ووزارة الاتصالات، وذلك للإستفادة من المراكز الارشادية على مستوى الجمهورية بالتعاون مع وزارة الاتصالات من خلال الكادر التدريبي والتجهيزات ومحاولة التغلب على نقص مهارات تكنولوجيا الاتصال حيث بدء الانتشار السريع للارشاد الرقوى او الاليكترونى وهو أحد وسائل تقليل الفجوة المعرفية بين الجنسين بقطاع الزراعة وأصبح ضرورة ملحة.

تحدى رؤية المجتمع للمرأة الريفية

- وعن تحدى رؤية المجتمع للمرأة الريفية أوضحت (75%) و(82%) و(64%) من المبحوثات بمحافظة المنيا واسيوط وسوهاج أنه متواجد بمجتمع الدراسة من خلال فكرة عدم قدرة المرأة على العمل بقطاع رسمى، وقد تعرضت لهذا التحدى فعلياً (40%) و(39%) و(3%) من المبحوثات، وعن تحدى أن المرأة غير قادرة على إمتلاك مشروع أشارات (69%) و(88%) و(31%) من المبحوثات بأنه فكر متوافر بمجتمع الدراسة ، أما فيما يتعلق بأن المرأة غير قادرة على الاستقلال الاقتصادى أوضحت(89%) و(92%) و(81%) من المبحوثات بأنه فكر متواجد بالمجتمع وقد تعرضت لهذا التحدى (24%) و(56%) و(26%) من المبحوثات. وهو ما يستدعى

- ضرورة تدخل وسائل الاعلام المقرؤنة والمسموعة والمرئية بتغير وجهة النظر فيما يتعلق بالنساء الريفيات والاستعانة بوزارة الزراعة المصرية عبر القناة الفضائية الزراعية وبث فكر جديد .

- محاولة مشاركة النساء فى الاجتماعات الخاصة بالتطورات الحادثة الان بالقرى عبر لجان تقصى عن المتطلبات الحقيقية لهن من أرض الواقع من خلال وزارة التضامن الاجتماعى ووزارة الزراعة .

تحدى فجوة الاجور بين الجنسين:

- وعن تحدى فجوة الاجور بين الجنسين أوضحت (100%) و(16%) و(56%) من المبحوثات بأن عدم التساوى فى الاجر بالعمل الزراعى واقع متواجد بقرى الدراسة بمحافظة المنيا واسيوط وسوهاج ، وهو ما يستدعى

- الحفاظ على حقوق العاملات بأجر في الارض الزراعية بالتعاون مع المركز المصرى لحقوق المرأة ومنظمة المرأة العربية لتبنى قضايا العاملات بأجر ومحاولة تقنين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتردية لهن من خلال نشر الوعي، وفتح منافذ للعمل جديدة، والقاء الضوء على وضعهن القانونى ضمن قانون العمل.

- ضرورة إنشاء التجمعات الصناعية الزراعية بمشروع تطوير الريف المصرى حيث فتح منافذ جديدة للعمل ومن ثم تحمى حقوق العاملات بها.

تحدى التبعية الاقتصادية

وعن تحدى التبعية الاقتصادية للمرأة أشارات (95%) بمحافظة المنيا و(100%) من المبحوثات بمحافظتى اسيوط وسوهاج بضعف الامكانيات المادية للمرأة وانهن يتعرضن لة، وعن الاعتماد الكلى على الرجل فيما يتعلق بالجوانب المادية أوضحت 100% من المبحوثات بتواجد هذا التحدى بجمتع الدراسة وتعرضهن لة. وهو ما يستدعى

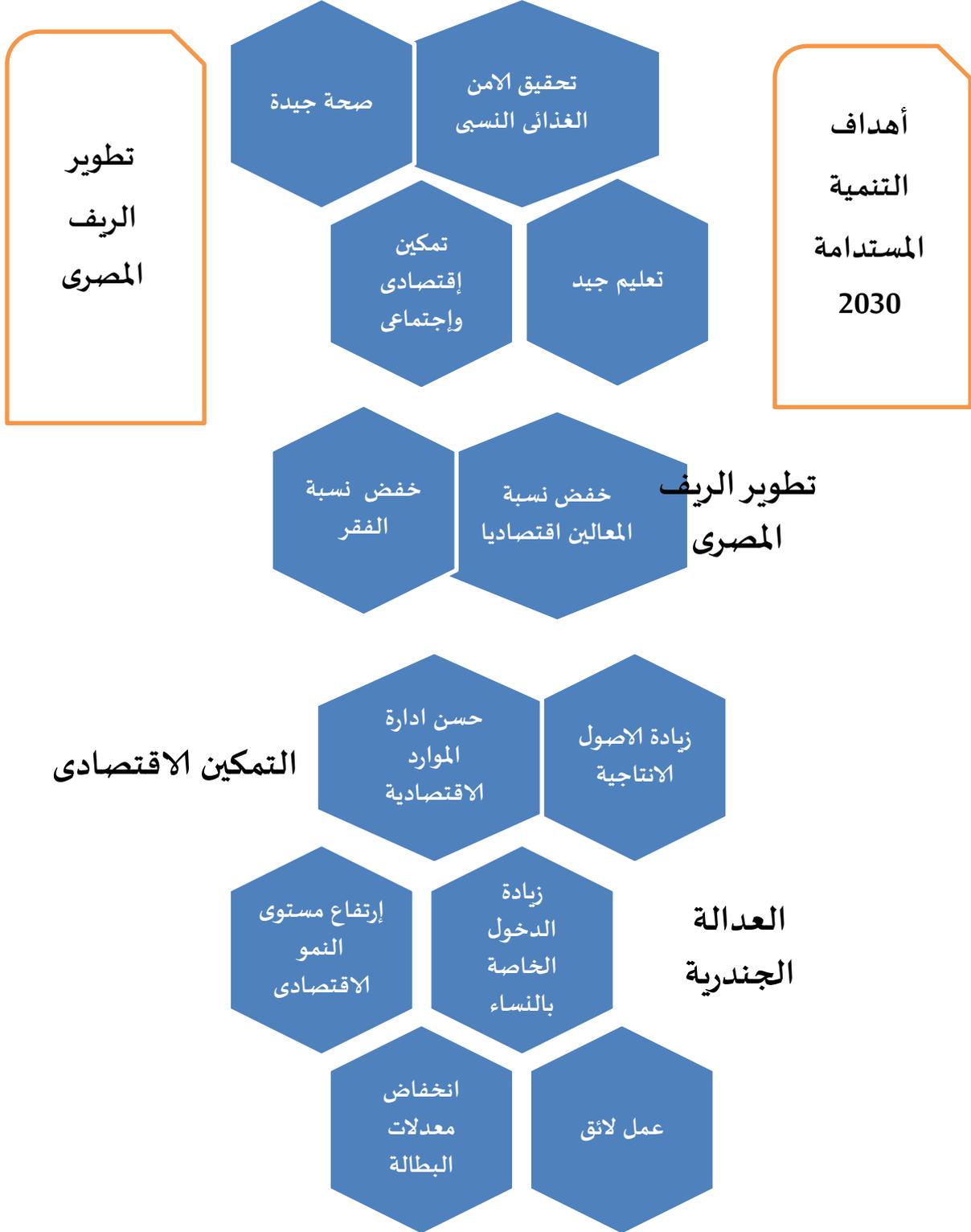
- ضرورة توافر آليات جديدة لدعم تمكين المرأة الريفية إقتصاديًا من خلال الإستفادة من مهارتهن عبر (إنشاء مدارس مهنية للريفيات) بالتعاون بين وزارة الزراعة ووزارة التضامن الاجتماعى وأضافتها فى المراحل المقبلة لمشروع تنمية الريف المصرى ،

- قيام ديوان عام المحافظة برسم خريطة إقتصادية لموارد محافظات الدراسة والى تفيد فى إنشاء المشروعات الصغيرة وضمان إستمراريتها ونجاحها

وعن رؤية ومقترحات الريفيات لمستقبل منطقة الدراسة فيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.

جاءات المرتبة الاولى حيث إقترحت 90% من المبحوثات بمحافظة المنيا الى توفير معاش تكافل وكرامة للاسر المستحقة فقط ،بينما أشارات 100% من المبحوثات بمحافظة اسيوط الى ضرورة وجود مدارس حديثة بالقرى، وأوضحت 91% من المبحوثات بمحافظة سوهاج بضرورة الاستعانة بالنساء للعمل فى المشاريع الجديدة.

الرؤية المستقبلية لمشروع تطوير الريف المصرى وتمكين الريفيات



شكل (1) الرؤية المستقبلية لمشروع تطوير الريف المصرى وتمكين الريفيات